



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



المجلس

الدورة الثامنة والخمسون بعد المائة

روما، 4-8 ديسمبر/كانون الأول 2017

تقرير الدورة الثامنة والستين بعد المائة للجنة المالية
(2-3 نوفمبر/تشرين الثاني 2017)

الموجز التنفيذي

نظرت اللجنة، في دورتها الثامنة والستين بعد المائة، في عدد من المسائل المتصلة بالشؤون المالية، والميزانية، والرقابة المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي (البرنامج)، وذلك قبل أن ينظر فيها المجلس التنفيذي للبرنامج في دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2017.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المجلس

إن المجلس مدعو إلى الإحاطة بآراء وتوصيات لجنة المالية فيما يتصل بالمسائل التي نظر فيها المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2017.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن هذه الوثيقة إلى:

السيد ديفيد ماكشيري (David McSherry)

أمين لجنة المالية

هاتف: +3906 5705 3719



mv158

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة لتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

جدول المحتويات

3	مقدمة.....
4	انتخاب نائب الرئيس
4	المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي
4	خطة البرنامج للإدارة (2018-2020)
6	تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة.....
9	الاختصاصات المنقحة للجنة مراجعة الحسابات
9	بدل سكن المدير التنفيذي.....
10	مسائل أخرى
10	طرائق عمل لجنة المالية
10	تاريخ ومكان انعقاد الدورة التاسعة والستين بعد المائة.....
11	الوثائق المقدمة للعلم.....

مقدمة

- 1- قدمت اللجنة إلى المجلس التقرير التالي عن دورتها الثامنة والستين بعد المائة.
- 2- وحضر الاجتماع إلى جانب رئيس الدورة، السيد Lupiño Lazaro Jr، ممثلو الدول الأعضاء التالية أسماؤهم:
- السيد Carlos Alberto Amaral (أنغولا)
 - السيدة Kristina Gill (أستراليا)
 - السيد الدكتور Mafizur Rahman (بنغلاديش)
 - السيدة Gianina Müller Pozzebon (البرازيل)
 - السيد Xie Jianmin (الصين)
 - السيد خالد محمد الطويل (مصر)
 - السيد Mateo Nsogo Nguere Micue (غينيا الاستوائية)
 - السيدة Hannah Laubenthal (ألمانيا)
 - السيد Benito Santiago Jiménez Sauma (المكسيك)
 - السيد Vladimir V. Kuznetsov (الاتحاد الروسي)
 - السيد سيد أحمد الأمين حميد الأمين (السودان)
 - السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية)
- 3- وأبلغ الرئيس اللجنة بأن:
- السيدة Kristina Gill (أستراليا) عُيِّنت لتحل محل السيدة Cathrine Stephenson في هذه الدورة؛
 - السيدة Gianina Müller Pozzebon (البرازيل) عُيِّنت لتحل محل السيد Antonio Otávio Sá Ricarte في هذه الدورة؛
 - السيدة Hannah Laubenthal (ألمانيا) عُيِّنت لتحل محل السيد Heiner Thofern في هذه الدورة؛
 - السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية) عُيِّنت لتحل محل السيد Thomas M. Duffy في هذه الدورة.
- 4- ويمكن تنزيل موجز مؤهلات كل ممثل بديل من الموقع الشبكي للأجهزة الرئاسية والدستورية في العنوان التالي:
<http://www.fao.org/unfao/govbodies/gsbhome/finance-committee/substitute-representatives/ar/>
- 5- وبالإضافة إلى ذلك، حضر الدورة الثامنة والستين بعد المائة للجنة، مراقبون صامتون من:
- الجمهورية الدومينيكية
 - الاتحاد الأوروبي

- فنلندا
- فرنسا
- هولندا
- إسبانيا
- المملكة المتحدة

انتخاب نائب الرئيس

6- انتُخب السيد Thomas M. Duffy (الولايات المتحدة الأمريكية) بالإجماع نائبا للرئيس حتى نهاية الولاية الحالية للجنة.

المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي

خطة البرنامج للإدارة (2018-2020)

7- نظرت اللجنة في وثيقة "خطة البرنامج للإدارة (2018-2020)" التي تضمنت ما يلي: (1) استخدام إيرادات متوقعة قدرها 5.7 مليار دولار أمريكي لعام 2018 كأساس لوضع ميزانية دعم البرامج والإدارة؛ (2) الاحتياجات التشغيلية لعام 2018 البالغة 9.0 مليارات دولار أمريكي؛ (3) ميزانية لدعم البرامج والإدارة قدرها 335.4 مليون دولار أمريكي؛ (4) تحويلات مقترحة من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة قدرها 9 ملايين دولار أمريكي إلى حساب الاستجابة العاجلة و8 ملايين دولار أمريكي للحساب الخاص لرفاه الموظفين؛ (5) مبادرات مؤسسية حاسمة يبلغ مجموعها 35.6 مليون دولار أمريكي.

8- وأحاطت اللجنة علما بتوقعات الإيرادات المحدثة لعام 2017 البالغة 6.7 مليار دولار أمريكي، ولاحظت أن نسبة الإيرادات الآتية من أكبر الجهات المانحة آخذة في الازدياد. وحثت الأمانة على مواصلة جهودها لتنويع قاعدة المانحين من أجل الحد من خطر التعرض لانخفاض مفاجئ في مستوى الإيرادات التي يتلقاها البرنامج في الفترات المالية اللاحقة.

9- واستعرضت اللجنة اقتراح تحديث بنود اعتماد ميزانية دعم البرامج والإدارة، والذي يتطلب موافقة المجلس التنفيذي وفقا للمادة التاسعة - 3 من النظام المالي. ورحبت بزيادة مستوى التفصيل في الميزانية ومواءمتها مع النتائج المقررة الناجمة عن بنود الاعتماد وركائز النتائج، وسلمت أيضا بأهمية الإبقاء على مقارنة أرقام الموظفين وغير الموظفين مع السنوات السابقة. وأعربت عن تطلعها إلى أن تتضمن تقارير الأداء السنوي المقبلة الإبلاغ عن النتائج المحرزة مقارنة بالنتائج المقررة في خطة الإدارة.

10- وأحاطت اللجنة علماً باقتراح ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2018 البالغ 335.4 مليون دولار أمريكي، والذي يحافظ على نفس مستوى ميزانية عام 2017. ولاحظت أن الأمانة قدمت أيضاً مقترحات أخرى لتغطية التكاليف غير المتكررة في شكل مبادرات مؤسسية حاسمة من خلال حساب تسوية دعم البرامج والإدارة.

11- واستعرضت اللجنة الاستخدامات المقترحة لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة، بما في ذلك تحويل 8 ملايين دولار أمريكي إلى صندوق رفاه الموظفين لزيادة التحويل الأولي البالغ 10 ملايين دولار أمريكي الذي أُجري عام 2015. ولاحظت الطبيعة المتنوعة للمبادرات المؤسسية الحاسمة المقدمة للموافقة عليها، بما في ذلك تلك التي تتناول جمع التبرعات من القطاع الخاص. وأبلغت اللجنة بأن الأمانة ستقدم إلى المجلس التنفيذي في عام 2018 استراتيجية محدثة بشأن القطاع الخاص.

12- وفي حين أن اللجنة سلّمت بمزايا المبادرات المؤسسية الحاسمة الواردة في خطة الإدارة وبالمبدأ القائل بأن المبادرات المؤسسية الحاسمة تغطي التكاليف غير المتكررة بينما تغطي ميزانية دعم البرامج والإدارة التكاليف المتكررة، فقد أشارت إلى أهمية توخي الاتساق في تطبيق هذا المبدأ بغية تفادي حدوث حالات قد تُستخدم فيها أموال حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لسد الفجوات في ميزانية دعم البرامج والإدارة. وأبلغت اللجنة بأن بنود الاعتماد المنقحة وركائز النتائج لميزانية دعم البرامج والإدارة تعطي رؤى قيّمة عن تكوين ميزانية دعم البرامج والإدارة، بيد أنها شجعت الأمانة على تقديم مزيد من التفاصيل عن طبيعة تكاليف دعم البرامج والإدارة بما في ذلك التعديل التقني لأغراض الخدمات المركزية المقدمة إلى المكاتب القطرية في عام 2018.

13- ونظرت اللجنة في الاقتراح المتعلق بتخفيض معدل تكاليف الدعم غير المباشرة في عام 2018 من 7 في المائة إلى 6.5 في المائة، بما يشمل مساهمات القطاع الخاص، ولاحظت أن تكاليف الدعم غير المباشرة التي ستتوفر بموجب هذا التغيير ستتاح لتقديمها كتحويلات إلى المستفيدين. وأبلغت اللجنة بأن اقتراح معدل تكاليف الدعم غير المباشرة بُحث من منظور أطول أجلا، على ضوء مستويات تمويل البرنامج الحالية والمتوقعة ومع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتمال تقلب الإيرادات هبوطاً. وأبلغت اللجنة بأن المستوى المتوقع لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة، بما في ذلك الإيرادات الإضافية في تكاليف الدعم غير المباشرة الناشئة عن المساهمات الكبيرة التي لا يزال يتعين تلقيها قبل نهاية العام، يوفر شبكة أمان مريحة لاستيعاب الهبوط المؤقت في الإيرادات في المستقبل بعد عام 2018.

14- وأحاطت اللجنة علماً بالمقترحات الإرشادية لاستخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة للبرامج أو شبكات الأمان. وأبلغت اللجنة بهدف الأمانة الذي يقر بالفرص التي تتوفر لأغراض الاستثمار بفضل التوازن الصحي في حساب التسوية، وبأن هذه المقترحات الأولية، إلى جانب غيرها من المقترحات التي قد تنشأ، ستناقش بصورة غير رسمية مع المجلس التنفيذي خلال عام 2018 قبل تقديم أية مقترحات رسمياً له للموافقة عليها.

15- إن اللجنة:

(أ) أحاطت علماً بأن الاحتياجات التشغيلية المتوقعة لعام 2018 تبلغ 9.0 مليارات دولار أمريكي وبأن خطة التنفيذ ذات الأولوية البالغة 5.9 مليار دولار أمريكي خضعت للمواءمة مع الموارد المتوقعة لعام 2018؛

- (ب) حذرت من آثار فجوة تمويل قدرها 34 في المائة على الأنشطة المتعلقة ببناء القدرة على الصمود والاسباب الجذرية؛
- (ج) وافقت على المستوى المقترح لميزانية دعم البرامج والإدارة البالغ 335.4 مليون دولار أمريكي، وتخصيصه عبر بنود الاعتماد المنشأة حديثاً لكل من "الاستراتيجية والوجهة" و"الخدمات المقدمة للعمليات" و"الحوكمة، والرقابة المستقلة، وجمع التبرعات"؛
- (د) أقرت التحويلات المقترحة من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة بمبلغ 9 ملايين دولار أمريكي إلى احتياطي حساب الاستجابة العاجلة، و8 ملايين دولار أمريكي للحساب الخاص لرفاه الموظفين، و35.6 مليون دولار أمريكي للمبادرات المؤسسية الحاسمة؛
- (هـ) أيدت الأخذ بمعدل مؤسسي وحيد لاسترداد تكاليف الدعم غير المباشرة بنسبة 6.5 في المائة لعام 2018؛
- (و) ذُكرت بمبدأ تمويل نفقات البرنامج من خلال ميزانية دعم البرامج والإدارة وحساب تسوية دعم البرامج والإدارة باستخدام الموارد المتاحة من إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة، وتطلعت إلى المزيد من المناقشة حول تطبيق هذا المبدأ خلال عام 2018. ومن شأن توفر فهم أكثر تفصيلاً لمكونات ميزانية دعم البرامج والإدارة أن يساعد في هذه المناقشة؛
- (ز) وافقت على اقتراح الحفاظ على سقف لسلف الخدمات المؤسسية قدره 82 مليون دولار أمريكي لعام 2018؛
- (ح) وافقت على اقتراح توسيع نطاق خطة الاحتفاظ بالتأمين الذاتي من لحظة استلام البرنامج للسلع وحتى تسليمها إلى حكومة أو شريك متعاون أو مستفيد، وتوفير التغطية للخسائر التي لا يمكن التأمين عليها بموجب تغطية تأمينية خارجية؛
- (ط) وافقت على اقتراح منح المدير التنفيذي سلطة تعديل مكون دعم البرامج والإدارة فيا لميزانية تبعا لمستوى الإيرادات المتوقعة للسنة، بمعدل لا يتجاوز 2 في المائة من التغير المتوقع في الإيرادات؛
- (ي) أوصت بأن يوافق المجلس التنفيذي على مشاريع القرارات بصيغتها المقدمة في الوثيقة "خطة البرنامج للإدارة (2018-2020)".

تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة

16- رحبت اللجنة بالوثيقة "تحديث عن تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة" التي توفر منصة شاملة للبرنامج لتلبية متطلبات خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والعمل في إطار الترابط بين مجالات العمل الإنساني والإنمائي في البلدان، وضمان أن تكون استجابات البرنامج ملائمة ومستدامة.

- 17- وأُبلغت اللجنة بالفوائد الرئيسية لإطار خارطة الطريق المتكاملة مقارنة بالإطار القائم على المشروعات، بما في ذلك: الحوافز القطرية المتناسكة والموجهة نحو تحقيق النتائج؛ وتعزيز دور المجلس التنفيذي في مجالي الإشراف والموافقة؛ وزيادة الشفافية؛ وزيادة فعالية الشراكة مع البلدان المضيفة والتعاون مع الشركاء.
- 18- ولاحظت اللجنة أن البرنامج يتوقع أن تنتقل أغلبية المكاتب القطرية إلى إطار الخطط الاستراتيجية القطرية بحلول 1 يناير/كانون الثاني 2018 وأن يواصل 16 مكتبا قطريا العمل في إطار النظام القائم على المشروعات على أساس استثنائي في عام 2018 والسعي إلى الانتقال إلى إطار الخطط الاستراتيجية القطرية بحلول 1 يناير/كانون الثاني 2019.
- 19- وأُبلغت اللجنة بأن الدروس المستفادة مُجمعت بانتظام وأفادت كثيرا في تصميم إطار الخطط الاستراتيجية القطرية، وهيكل ميزانيات الحوافز القطرية، وإطار النتائج المؤسسية، والنماذج والعمليات والإرشادات ذات الصلة.
- 20- ونظرت اللجنة في ترتيبات الحوكمة المؤقتة التي ستكون مطلوبة لتنفيذ إطار الخطط الاستراتيجية القطرية في عام 2018: التفويضات المؤقتة للسلطة التي ستدخل حيز النفاذ من 1 يناير/كانون الثاني 2018 إلى 29 فبراير/شباط 2020، بما في ذلك تلك المتعلقة بالموافقة المشتركة مع منظمة الأغذية والزراعة، والاستثناءات من أحكام اللائحة العامة والنظام المالي للبرنامج في عام 2018، والمبادئ الإضافية لتوجيه تطبيق الاسترداد الكامل للتكاليف تطبيقا مؤقتا في عام 2018.
- 21- ورحبت اللجنة بتمديد فترة التفويضات المؤقتة للسلطة التي ستمكّن الأمانة من اكتساب المزيد من الخبرة وإجراء استعراض لمدى ملاءمة مستويات عتبات الميزانية وكفاية عملية زيادة إشراف المجلس التنفيذي على تنقيحات الميزانية، بما في ذلك المتعلقة بالاستجابة للأزمات لضمان الحفاظ على دور المجلس التنفيذي الأساسي في مجالي الموافقة والإشراف.
- 22- وأشارت اللجنة إلى أن التفويضات الدائمة للسلطة ستُعرض على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في دورته العادية الأولى في عام 2020، وستدخل، في حالة الموافقة عليها، حيز النفاذ اعتبارا من 1 مارس/آذار 2020.
- 23- وأشارت اللجنة إلى أن المجلس التنفيذي والهيئات الرئاسية الأخرى ستُنظر في مجموعة نهائية من التعديلات على اللائحة العامة والنظام المالي للبرنامج فيما يتعلق بالاسترداد الكامل لتكاليف، والمصطلحات والتعاريف في دورة المجلس العادية الثانية لعام 2018. وفهمت اللجنة أن التعديلات، في حالة الموافقة عليها، ستدخل حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2019.
- 24- واستعرضت اللجنة اقتراح الأمانة باستخدام آلية الموافقة بالمراسلة، وفقا للمادة التاسعة - 8 من اللائحة الداخلية للمجلس التنفيذي، لتمكين ثلاثة مكاتب قطرية من تنفيذ بعض الأنشطة الجارية المدرجة في خططها القطرية الاستراتيجية المقترحة من 1 يناير/كانون الثاني 2018، قبل الموافقة الرسمية عليها. وأُبلغت اللجنة بأنه سيتم وضع ضوابط على البرامج والميزانية لضمان الاتساق مع المشروعات الموافق عليها حاليا.

25- وقُدِّمتَ تطمينات للجنة فيما يتعلق بالاستجابة للأزمات بأن الإطار الشامل للخطط الاستراتيجية القطرية يعزز الولاية الأساسية للبرنامج، مما يمكنه من القيام باستجابة فعالة وكفؤة.

26- وأبلغت اللجنة بأن البوابة الشبكية ذات الصلة ستطلق، كما هو مقرر، بحلول الفصل الثاني من عام 2018، وبأن أداة تخطيط الميزانية ستُعمَّم بحلول نهاية عام 2017 ويتوقع تعميمها بالكامل بحلول الفصل الثاني من عام 2018. وستعقد مشاورات غير رسمية قبل الإطلاق للنظر في تعقيبات الدول الأعضاء.

27- إن اللجنة:

(أ) أيدت ترتيبات الحوكمة المؤقتة المقترحة التي ستطبق على المكاتب القطرية التي تنفذ إطار الخطط الاستراتيجية القطرية والتي تشمل: (1) التفويضات المؤقتة للسلطة، اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2018 وحتى 29 فبراير/شباط 2020؛ (2) المبادئ الإضافية لتوجيه تطبيق الاسترداد الكامل للتكاليف تطبيقاً مؤقتاً في عام 2018؛ (3) تمديد الاستثناءات من أحكام اللائحة العامة والنظام المالي للبرنامج حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2018؛

(ب) لاحظت أن التفويضات الدائمة للسلطة، بالاستناد إلى الخبرة المكتسبة من الفترة المؤقتة من 1 يناير/كانون الثاني 2018 وحتى 29 فبراير/شباط 2020، واستعراض لضمان استمرار الدور الأساسي للمجلس التنفيذي في الموافقة والإشراف، ستُعرض على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في دورته العادية الأولى لعام 2020، وستدخل، في حالة الموافقة عليها، حيز النفاذ اعتباراً من 1 مارس/آذار 2020.

(ج) لاحظت أن التعديلات المدخلة على اللائحة العامة والنظام المالي فيما يتعلق بالاسترداد الكامل للتكاليف والمصطلحات والتعاريف التي تستند إلى الدروس المستفادة في عامي 2017 و2018 ستُعرض على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في دورته العادية الثانية لعام 2018، وستدخل، في حالة الموافقة عليها، حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2019.

(د) أيدت ترتيبات الحوكمة الانتقالية المقترحة التي تسمح باستخدام الموافقة بالمراسلة لتمكين بعض المكاتب القطرية من تنفيذ الأنشطة الجارية المدرجة في خططها الاستراتيجية القطرية المقترحة، وأشارت إلى أن هذه الأنشطة ستقتصر على الأنشطة التي تُنفذ في إطار المشروعات المعتمدة حالياً، وأن الموافقة بالمراسلة ستغطي الفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2018 إلى حين عرض الخطط الاستراتيجية القطرية على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في دورته العادية الأولى لعام 2018. ولاحظت كذلك أنه سيتم اتباع نفس النهج في الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة التي سينظر فيها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2019.

(هـ) أوصت بأن يوافق المجلس التنفيذي على مشاريع القرارات بصيغتها المقدمة في الوثيقة "تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة".

الاختصاصات المنقحة للجنة مراجعة الحسابات

28- استعرضت اللجنة وثيقة "الاختصاصات المنقحة للجنة مراجعة الحسابات" مذكرة بمناقشتها في دورتها السابعة والستين بعد المائة، التي وافقت فيها، بدعم من المجلس التنفيذي، على استعراض التحديتات الإضافية المقترح إدخالها على اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات.

29- وعقب مداخلة قدمتها الأمانة بشأن خلفية التنقيحات المقترحة للاختصاصات، طلبت اللجنة إجراء تنقيحات إضافية على الوثيقة من أجل ما يلي: الإشارة صراحة إلى الأنشطة المتعلقة بوظيفة الأخلاقيات ومسؤول الأخلاقيات، وذلك لتقنين الممارسة القائمة المتمثلة في تقديم تقارير عن المسائل المتصلة بالأخلاقيات إلى لجنة مراجعة الحسابات؛ والإشارة صراحة إلى القوائم الانتخابية الخمس للمجلس التنفيذي عند تشكيل فريق الاختيار؛ والتأكيد على الحفاظ على استقلالية مراجع الحسابات الخارجي. وطلبت اللجنة أيضا تعميم ورقة المناقشة الأساسية حول أفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، والتي عُرضت على هيئة مكتب المجلس التنفيذي في يوليو/ تموز 2017، على أعضاء لجنة المالية.

30- وأبلغت اللجنة بأن أعضاء لجنة مراجعة الحسابات سيقومون بتقييم ذاتي سنوي لأنشطتهم وسيقدمون تقريرا سنويا إلى المجلس التنفيذي.

31- إن اللجنة:

(أ) استعرضت وأيدت التنقيحات المقترحة للاختصاصات بشأن: فترات عدم الارتباط لأعضاء لجنة مراجعة الحسابات السابقة لتعيينهم وبعد فترة عضويتهم في اللجنة، فضلا عن موظفي برنامج الأغذية العالمي السابقين ومندوبي المجلس التنفيذي؛ وإعادة تشكيل فريق الاختيار؛ وعملية تقديم توصية بالمرشحين إلى المجلس التنفيذي؛ وتعويض الأعضاء عن الأعمال التي يضطلعون بها في سياق أدائهم لمسؤولياتهم كأعضاء في لجنة مراجعة الحسابات؛

(ب) أوصت بإجراء مزيد من التنقيح على الاختصاصات لتشمل ما يلي: (1) الإشارة إلى وظيفة الأخلاقيات في الفقرة 2؛ (2) الإشارة إلى مسؤول الأخلاقيات في الفقرة 5؛ (3) النص على أن الممثلين الخمسة المشار إليهم في الفقرة 19 هم ممثلون عن القوائم الإقليمية/الانتخابية؛ (4) استبدال الإشارة إلى مراجع الحسابات الخارجي في الفقرة 29 بجملته منفصلة تفيد بأنه يجوز لمراجع الحسابات الخارجي أن يحضر دورات لجنة مراجعة الحسابات.

بدل سكن المدير التنفيذي

32- نظرت اللجنة في المنهجيات والمؤشرات المستخدمة في استعراض بدل السكن ولاحظت أن بدل سكن المدير التنفيذي للبرنامج أقل من المستويات المحددة لرؤساء وكالات الأمم المتحدة الأخرى في روما.

33- وناقشت اللجنة المنهجيات المستخدمة في عام 2017 بالمقارنة مع عام 2017. وأبلغت اللجنة بأن هيئة مكتب المجلس التنفيذي ستقاسم معها تحليلاً لسوق العقارات الفاخرة المخصصة للإيجار.

34- إن اللجنة:

- (أ) استعرضت وأيدت مقترح إبقاء بدل سكن المدير التنفيذي بمبلغ 160 000 يورو في السنة، بما في ذلك الخدمات والمرافق العامة، اعتباراً من 1 أبريل/نيسان 2017 وحتى إشعار آخر؛
- (ب) أيدت استمرار الممارسة المتمثلة في أن يظل بدل السكن تعويضاً عن التكلفة الفعلية للملكية، وأن تعيد هيئة مكتب المجلس التنفيذي والمجلس التنفيذي النظر فيه مرة كل خمس سنوات، مع مراعاة أسعار السوق والبدلات المدفوعة لرؤساء وكالات الأمم المتحدة الأخرى في روما؛
- (ج) أوصت بمواءمة توقيت مراجعة بدل السكن مع توقيت تعيين المدير التنفيذي وإجراء استعراض حول استخدام المؤشرات الملائمة بما فيها المؤشرات الفرعية ذات الصلة التابعة للمؤشر المنسق لأسعار المستهلكين؛
- (د) أوصت بتقديم المزيد من المعلومات عن تحليل سوق العقارات الفاخرة المخصصة للإيجار في روما.

مسائل أخرى

طرائق عمل لجنة المالية

35- لاحظت اللجنة أهمية استعراض طرائق عملها باستمرار من أجل تحقيق أهدافها وغاياتها الشاملة.

36- وفي هذا الصدد، فإن اللجنة:

- (أ) شجعت الأمانة على مواصلة استكشاف الأفكار التي تسهم في تحسين كفاءة اللجنة، بما في ذلك بشأن توقيت الاجتماعات ومدتها، والاستفادة من التطورات في تكنولوجيا المعلومات التي تدعم استعراض الوثائق من جانب الأعضاء؛
- (ب) ذكّرت بأهمية ضمان استلام الأعضاء لجميع الوثائق بجميع اللغات الرسمية وبجودة موحدة، قبل أسبوعين على الأقل من كل دورة، ويفضل أن يكون ذلك في أقرب وقت ممكن، للسماح للأعضاء بالنظر فيها والاستعداد على النحو الواجب، وحثت الأمانة على اتخاذ تدابير لمعالجة هذه المسألة.

تاريخ ومكان انعقاد الدورة التاسعة والستين بعد المائة

37- أبلغت اللجنة بأنه من المقرر عقد دورتها التاسعة والستين بعد المائة في روما في الفترة من 6 إلى 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2017.

الوثائق المقدمة للعلم

- خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي